بيروت، 6 تشرين الأول 2025

كلمة الوزير شارل الحاج

حَضَراتِ الرئيسةِ وأعضاءِ الهيئة المنظّمة للاتّصالات، أيها الحضور الكريم، يسعدني أن أكونَ بينكم اليوم في مناسبةٍ نعتبرُها محطةً مفصليةً في مسارِ قطاعِ الاتّصالاتِ في لبنان، للإعلانِ رسميًا عن عودةِ الهيئةِ المنظّمةِ للاتّصالات إلى ممارسةِ دورها بعد انقطاعٍ قسري دام ثلاثَ عشْرة سنة.

أودّ بدايةً أن أهنّئَ أعضاءَ الهيئة: رئيستَها السيدة جيني الجميّل، والسيدتين ديانا بو غانم رجاء الشريف والسيدين محمد أيوب وهيثم سرحان. مبروك تعيينُكم في مواقعِكم (لأول مرة ربما في الدولة اللبنانية الميزان لمصلحة السيدات). كفاءَاتُكم أوصلتْكم، لا انتماءاتُكم التي لا أعرفُها، والتي لم يَسأل عنها أحد في مجلس الوزراء الذي سلّمَكم مسؤوليةَ تنظيمِ وإعادةِ الانتظام إلى قطاعِ الاتّصالات ورسمِ ملامحِه للسنواتِ المقبلة. لقد شعرَ كلُّ لبناني بالتداعياتِ الوخيمة الناجمة عن غيابِ الهيئة المنظّمة للاتّصالات، أكان على مستوى تردّي خِدمات الاتّصال، وتراجُعِ الحوكمة واستشراء الفوضى، أم على مستوى تخلّفِ لبنانَ عن مجاراةِ التقدّمِ العالمي في مجالِ الخِدمات والبرامج والتطبيقاتِ الرقمية التي كان يُفترضُ أن تكونَ الموارِدُ البشريةُ اللبنانية رائدتَها، عاملةً ومبتكِرةً التطبيقاتِ والبرامجَ في مدنِه وقُراه وبلداتِه، لتغزو أسواق العالم، خالقةً عشراتِ آلافِ فرصِ العمل، ليس للحد من هجرة أبنائنا وبناتنا فحسب، بل لاسترجاعِ من سبقَ أن هاجرَ منهم. لمن لا يعرفُ على وجهِ الدقةِ أهميةَ الهيئة المنظّمة للاتّصالات التي شدّدتُ على أنها الركن الأساسي لاستعادة الانتظام وتفعيل القطاع (يوم دخلتُ هذه القاعة للمرة الأولى في الثاني عشر من شباط الماضي وقيل لي لا ترفعْ السقفَ فليس من السهل إعادة تشكيل الهيئة المنظّمة للاتّصالات)، فإن دورَها يتمثّل بالآتي:

- تنظيم السوق والترخيص لجميع مزوّدي الخدمات.
- تعزيز المنافسة العادلة وتشجيع الابتكار.
- حماية حقوق المستهلكين وضمان جودة الخدمة.
- إدارة فعّالة للطيف الترددي والترقيم.
- توسيع الوصول إلى الإنترنت بأسعار عادلة ومعقولة.

نحن اليوم أمامَ فرصةٍ لا يجوزُ أن تضيع. لقد قلتُ في أكثر من مناسبة: يجب أن نبدأ بالعملِ أمس قبلَ اليوم. الورشة كبيرة والتحديات كثيرة. فاللبنانيون انتظروا طويلًا عودةَ الهيئة لتعيد التوازنَ، والإنصافَ، والمنافسة إلى قطاعٍ تراجعتْ فيه هذه المعاييرُ خلال السنوات الماضية، وسادتْه فوضى انتشارِ الشبكاتِ غير المرخّصة التي يتجاوز عددُ مشتركيها عددَ المشتركين في الشبكات القانونية، بثلاثة أضعاف. خلال الأشهر والسنوات المقبلة، سنعمل معًا – وزارةً وهيئةً وبالشراكة مع القطاع الخاص– على توسيع خدمات الإنترنت ذات النطاق العريض لتغطية جميع الأراضي اللبنانية، بالاعتماد على الألياف البصرية، والاتّصالات اللاسلكية الثابتة، والأقمار الاصطناعية. وسنحرص على أن يكون لبنان مربوطًا بالعالم من خلال كوابل بحرية وأرضية جديدة. إنها خطوة أساسية نحو لبنان الرقمي الحديث، لبنان الذي يجذب الاستثمارات ويخلق فرص عمل لجميع أبنائه. أتمنى لكم النجاحَ بمهامِكم الجديدة، وإنني لحاضرٌ مع فريق الوزارة إلى جانبكم، لمؤازرةِ جهودِكم والدفاعِ عن استقلاليتكم وخياراتكم لمستقبلِ لبنان الرقمي. فلتبقَ المصلحةُ العامة وخدمةُ المواطنين والنهوضُ بقطاعِ الاتّصالات لإنقاذِ الاقتصادِ اللبناني من أزمته الكبيرة، نصبَ أعينكم، والله ولي التوفيق.